



تعيش سوريا منذ مارس/آذار 2011 ظروفاً اقتصادية واجتماعية قاهرة، وساهم في اتساع نطاقها تدمير جزء كبير من البنية والمرافق الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، بما تسبب بنتائج كارثية على المستويين الفردي والجمعي في عموم سوريا . ومن بين أسوأ مفرزات الحرب تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين وتفاقم معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، ووصلت لـ 85% من إجمالي عدد السكان، جراء عدة عوامل من بينها: فقدان السكان لمصادر رزقهم، وانخفاض معدلات الدخل، وارتفاع معدلات الإنفاق على الغذاء بسبب استنفاذ قيمة الليرة السورية وقدرتها الشرائية، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات تجاوزت 1000%， إضافة إلى السياسات الاقتصادية المجنحة من قبل حكومات النظام السوري المتعاقبة .

ويعمل هذا التقرير عبر أدوات الاقتصاد السياسي على مقاربة مستويات معيشة الفرد السوري في مناطق النظام والمعارضة، من خلال دراسة مؤشرين كميين، هما الأسعار (معدل الإنفاق على الغذاء) والأجور (معدل دخل الفرد)، آخذين بعين الاعتبار أن قياس مستوى معيشة الفرد قضية جوهيرية لا كمالية، ولها دلالات اقتصادية واجتماعية ودور في قياس "درجة حرارة المجتمع".....[للاطلاع على الدراسة كاملة اضغط هنا](#)

المصادر:

مركز جسور للدراسات